الدائرة الافريقية في التوجه الخارجي الجزائري

(بين تأكيد المكانة وتحقيق الأمن والاستقرار)

ويكن فازية أستاذة محاضرة ب

كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة وهران 2 محمد بن أحمد

مقدمة

تبنت الجزائر منذ استقلالها سياسة خارجية تميزت بالنشاط في معظم فتراتها مع تباين اهدافها من مرحلة لأخرى، ولكن يتفق العديد من الدارسين على ان طموح الجزائر من خلال هذه السياسة هو اثبات مكانتها ونفوذها على المستوى الاقليمي سواء المغاربي، العربي، والافريقي، وما يكرس ذلك الرصيد التاريخي والامكانيات الجغرافية، الإقتصادية ، البشرية ،العسكرية التي تتوافر عليها.

وتشترك الجزائر مع دول أخرى في المجال الافريقي هذا الطموح وتتجلى أهم مظاهره في :

- النشاط في إطار المنظمات الاقليمية خاصة الاتحاد الافريقي

- الانخراط في مشاريع ترعى مسألة التنمية في إفريقيا

- الدفاع رغم الضغوطات عن مبادئ كحق الشعوب في تقرير مصيرها ، ومبدأ عدم التدخل في الشأن الداخلي للدول .

- تبني سياسة محاربة الإرهاب والوساطة لحل النزاعات بين الدول الافريقية

رغم الامكانيات والجهود التي تبذلها الجزائر لإبراز قوتها ومكانتها والحفاظ عليهما ، إلا أنها تواجه العديد من التحديات التي تعيق تحقيق ذلك ، وهي ذات بعد داخلي (المشكلات المجتمعية، انقسام النخبة السياسية، الازمة الأمنية...الخ)، وبعد خارجي، وهو ما يحد من استراتيجية الجزائر لتحقيق المكانة الرائدة في الدائرة الافريقية.

من خلال هذه المعطيات يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية : كيف يمكن للجزائر في ظل التحديات الامنية التي تواجهها القيام بدور ريادي على المستوى الافريقي بالاستفادة من الإمكانيات المتوفرة لديها ؟

أولا – أهمية الدائرة الافريقية في التوجه الخارجي الجزائري

ترتبط الجزائر بإفريقيا بعلاقة وطيدة متعددة الابعاد (تاريخية ، جغرافية ، سياسية واقتصادية)، فالجزائر بوابة إفريقيا من جهة الشمال، وإفريقيا هي العمق الإستراتيجي للجزائر من الجنوب. فالجزائر هي أكبر بلد له امتداد صحراوي في العمق الإفريقي، ولذلك فإن المساهمة في تحقيق السلم والاستقرار والوفاق بين الفصائل المتنازعة في الدول المعنية، هو أولا موقف مبدئي في السياسة الخارجية بغض النظر عن البعد القومي للأمن الجزائري، وهو ثانيا اهتمام جيواستراتيجي في صالح عمل بلدان المنطقة خصوصا الاكثر فقرا، ومن ثم فإن الدائرة الإفريقية تحتل مكانة جد هامة بالنسبة للدبلوماسية الجزائرية، تتفوق في أغلبها على الدائرة العربية، وفي بعض حالاتها على الدائرة المغاربية المباشرة[1].

رغم الاهمية الكبيرة لافريقيا إلا أن تحرك الدبلوماسية الجزائرية في الفضاء الافريقي الذي تطل عليه عبر شريط حدودي طويل يقارب 6343 كلم يحاول مراعاة خصوصية الدول الافريقية التي تعرف العديد من المشكلات أهمها:

- صعوبة بناء الدولة في هذه المنطقة.

[1]إدريس عطية ، التغيّر في السياسية الإقليمية للجزائر، في الملتقى الدولي الأول الدور الاقليمي للجزائر: المحددات والأبعاد، قسم العلوم السياسية بجامعة تبسة، بالشراكة مع المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، يومي 12-13 مارس 2014 ،ص.10.

- ضعف في الهوية وتنامي الصراعات الإثنية.
- هشاشة البنى الاقتصادية وفشل السياسات الاقتصادية التي تبنتها الدول الافريقية منذ الاستقلال للخروج من التخلف.
- عدم الاستقرار السياسي إذ تتميز القارة بكثرة الانقلابات وضعف الأداء السياسي.
- تفشي الجريمة بجميع انواعها مشكلات خطيرة مهددة للأمن كالمخدرات وتجارة البشر والهجرة غير الشرعية[1] .

ثانيا – محددات السلوك الخارجي الجزائري إتجاه افريقيا

تعتمد كل دولة في السياسة الخارجية على مجموعة من عناصر القوة (power) التي تترجمها إلى القدرة capability ، وتملكالجزائر عناصر من القوة المتكاثفة، الموقع الجيوستراتيجي بين البحر المتوسط شمالا ومنطقة الساحل جنوبا، تمثل بوابة إفريقيا، كما تحوي الجزائر على موارد طاقوية حيوية ، وقوة عسكرية وأمنية منضبطة واكتسبت خبرة في إدارة مكافحة الإرهاب وتحاول أن تبني منظومة إقليمية أمنية في الساحل، لكن كل هذه العناصر المشكلة للقوة الجزائرية هي بحاجة إلى القدرة لترجمتها في محيطها الجيوسياسي، فالدبلوماسية الجزائرية تواجه مجموعة من المشاريع الدولية والإقليمية كمشروع الاتحاد من أجل المتوسط، البحث عن قاعدة عسكرية لأفريكوم[2].

[1] بوحنيه قوي ، إستراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الأفريقي ، مركز الجزيرة للدراسات ، في : http://www.bouhania.com/news.php?action=view&id=162 (vue le 14-12-2013, à 18:25)

[2] Mustapha Saïdj , **«La diplomatie algérienne ne sait pas s'adapter aux changements» ,** El Watan, le 10.11.11 ,01h00 , In : http://www.elwatan.com/dossier/la-diplomatie-algerienne-ne-sait-pas-s-adapter-aux-changements-10-11-2011-146753_151.php

1 – الامكانيات الجغرافية :

لما كان الموقع الجغرافي عامل مهم يحدد لدرجة كبيرة المجال الحيوي الذي تتحرك في إطاره الدولة وماهية التهديدات التي تواجهها[1]، فقد كان له أكبر الأثر على الجزائر التي تقع في وسط شمال إفريقيا مقابل القارة الأوروبية و تطل على البحر الأبيض المتوسط الذي يربط بين ثلاث قارات (إفريقيا ، أسيا، أوروبا) ، ويبلغ طول سواحلها 1200كلم .

وتتربع الجزائر على مساحة كبيرة تقدر ب 2381741 كم^2، تمثل 8% من المساحة الكلية للقارة الإفريقية[2]، ما يجعلها اكبر دولها مساحة بعد تقسيم السودان ،وتشترك الجزائر حدودها مع عدد من الدول هي : تونس، ليبيا، المملكة المغربية، النيجر ، مالي ، وموريتانيا،بالإضافة إلى الصحراء الغربية [3] .

2– المعطيات التاريخية

إن الموقع الجيوستراتيجي الذي تمتلكه الجزائر مكنها من التأثير في الأحداث والقرارات على المستوى الافريقي ،فالسمعة التي حازتها الجزائر بعد الاستقلال كبلد مليون ونصف مليون شهيد أكسبها مكانة دولية خصوصا لدى دول العالم الثالث بحيث تعتبر رمزا لحركات التحرر وأكبر المدافعين عن حق الشعوب في تقرير مصيرها ، وعلى حق دول الجنوب في التنمية.

3 – الامكانيات الإقتصادية

إن امتلاك الدولة للمقدرات الاقتصادية يعتبر عاملا رئيسيا في تمكين الدولة في التأثير في الوحدات الدولية الأخرى عن طريق منح المعونات الاقتصادية أو التهديد بقطعها ، وفي اكساب الدولة القدرة على مقاومة الضغوط الإقتصادية الخارجية[4].

---

[1]محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، ط.2، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1998) ، ص.150.

[2]إسماعيل قيرة وآخرون ، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر** ، ط.1 ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2002)، ص. 278.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئاسة الجمهورية، "الجزائر: معطيات جغرافية "، في :
http://www.el-mouradia.dz/arabe/algerie/geographie/algeriear.htm (vud le 12-03-2013, à 14:25)

[4]السيد سليم ، المرجع السابق ، ص.173.

في تقرير له صدر في 20 افريل 2012 كشف صندوق النقد الدولي ، أن الجزائر تعد من البلدان الأقل مديونية بين البلدان الـ20 لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا "مينا"[1] ، كما حلت الجزائر ضمن مجموعة التنمية البشرية المرتفعة حسب تقرير التنمية البشرية لعام 2013 الذي أصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

والجزائر دولة غنية بالثروات الطبيعية وأهمها البترول والغاز الطبيعي، بالإضافة إلى الثروات المعدنية كالفحم ،والحديد[2] ، وتعتبر الجزائر من بين أكبر منتجي الغازوالنفط في العالم، احتلت المرتبة الثانية عشرة عالميا في إنتاج النفط لسنة 2009. والرتبة السابعة في إنتاج الغاز الطبيعيعالميا .

الدخل القومي

سنة 2011 كانت قيمة الدخل القومي للجزائر حوالي 188.7 مليار دولار ، في حين عدد السكان قدر بـ 35.98 مليون نسمة ، وبالتالي فنصيب الفرد من الناتج الاجمالي هو 4470 دولار، في حين وصل الدخل القومي 208 مليار سنة 2012 .[3]

عرفت الجزائر نتيجة ارتفاع اسعار النفط في السوق العالمية تزايد مستمر للدخل القومي حيث انتقل من 205.2 مليار دولار سنة 2012 إلى 224.1 مليار دولار سنة 2013 بنسبة نمو في الدخل القومي تقدر ب 3.4 % ، وهذا ما دفع صندوق النقد الدولي إلى طلب قرض من الجزائر لدعم مدخراته التي تراجعت بسبب تقديم

[1] سفيان بوعياد، الجزائر الأقل مديونية والثانية في احتياطي الصرف بالمنطقة حسب تقرير لصندوق النقد الدولي ، في : **الخبر** ،الأحد 22 أفريل 2012 ، العدد 6693، السنة 22 ، ص.4

[2] Jacques Barrat, Turbulences Maghrébines, In :**Géostratégiques**, N° 32, 3emetrimestre, 2011, p.p.7-8.

[3] البنك الدولي ، معلومات عن الجزائر ، في :

http://data.albankaldawli.org/country/algeria**(vue le 20-11-2013 , à 14:25)**

قروض للدول الأروبية المتضررة من الأزمة الإقتصادية العالمية (اليونان، اسبانيا ، البرتغال ، إيرلندا ، هولندا)[1].

ويمكن تلخيص الامكانيات الاقتصادية والبشرية للجزائر من خلال الاحصائيات التي تقدمها تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة والذي صنف الجزائر في تقرير سنة 2013 ضمن الدول ذات التنمية العالية.

الجدول رقم 3 : الامكانيات البشرية والاقتصادية للجزائر سنة 2011

[1]LazharHouari , Pas d'aide de l'Algérie au FMI sans participation au G20 ! , 25 avril 2012 , In: **http://algeriepatriotique.com/content/pas-d-aide-de-lalgerie-au-fmi-sans-participation-au-g20 (vue le 29-03-2014 , à 21:35)**

الجدول رقم 3 : الامكانيات البشرية والاقتصادية للجزائر سنة 2011

المتغيرات البشرية والاقتصادية	عدد السكان (الملايين)		معدل النمو السنوي (%)		متوسط عمر السكان (بالسنوات)	نصيب الفرد من الدخل المحلي الاجمالي (الدولار)	التدفقات الصافية للاستثمار الاجنبي المباشر (نسبة من الناتج المحلي الاجمالي)	المساعدات الانمائية الصافية المتوفرة (نسبة من الناتج المحلي الاجمالي)	التحويلات الواردة (نسبة من الناتج المحلي الاجمالي)	الانفاق العام على التعليم (نسبة من الناتج المحلي الاجمالي)	الانفاق العام على الصحة (نسبة من الناتج المحلي الاجمالي)
السنة	2011	2030	1990 – 1995	2010-2015	2010	2009	2009	2009	2009	2009-2006	2009
الجزائر (المرتبة 96)	36	43.5	2.2	1.4	26.2	8172	2	0.2	1.5	5.8	5.8

المصدر : هيئة الامم المتحدة، برنامج الامم المتحدة الانمائي ، تقرير التنمية البشرية 2011: الاستدامة والانصاف مستقبل افضل للجميع ، 2011، ص.167.

4 – الامكانيات البشرية

بلغ عدد سكان الجزائر 34.1 مليون نسمة سنة 2007 ، ووصل سنة 2012 حوالي38.48 مليون[1]، يتمركز أغلبهم في شمال البلاد على طول السواحل ، أما نسبة النمو الديمغرافي التي كانت من أعلى النسب عالميا بـ3,4 %، فقد انخفضت انخفاضا ملحوظا حيث بلغت 1,78 % في 2006[2] ، ويمثل الشباب النسبة الأكبر في المجتمع مما يجعلهم مورد بشري هام .

5 – المقدرات العسكرية:

يقصد بالمقدرات العسكرية كل الموارد والتكنولوجيا المتاحة للدولة والتي تسمح لها عند الضرورة الدخول في صراع مسلح ، وتشمل الجيوش ومستوى تسلحها وتدريبها .

تعتبر مؤسسة الجيش في الجزائر من أكثر المؤسسات استقرارا منذ الاستقلال ، ولوقت طويل كانت تسيطر على السلطة ، فالرئيس في الجزائر كان يجمع بين السلطة العسكرية والسلطة المدنية وهذا يرجع لتكوين صناع القرار حيث حكم الجزائر لمدة طويلة حكاما عسكريون متخرجين من المؤسسة العسكرية (بومدين ، الشادلي ، زروال).

في الجزائر ارتفع حجم القوات المسلحة بنسبة 70 % منذ سنة 1980 ، إذ وصل عددها إلى 1.385.000 جندي عام 1998 فيهم 150 الف من القوات الاحتياطية و 70 الف مجند[3].

---

[1] http://data.albankaldawli.org/country/algeria

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، رئاسة الجمهورية ، معلومات عن الجزائر ، في :
http://www.el-mouradia.dz/arabe/algerie/Economie/algeriear.htm(vue le :30-09-2012 , à 18:33)

[3] زكريا حسن ، " القدرات و الإمكانيات العسكرية في العالم الإسلامي" ، في : **حولية أمتي في العالم** ، عدد خاص : الأمة في قرن ، مركز الحضارة للدراسات السياسية ، القاهرة ، 2000-2001 ، ص.264.

بالإضافة إلى الميزانية المخصصة للتسلح فالجزائر اعتمدت ميزانية عالية لتحديث جيشها حيث زاد الانفاق العسكري 170% منذ2002 حسب تقرير معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام [1]، وأشار تقرير صادر عن نفس المعهد نشر في مارس 2011، أن الجزائر اشترت 3 % من الأسلحة التي تباع في السوق الدولية للأسلحة، وتحتل الجزائر **المرتبة الأولى إفريقيا بنسبة 48 %** في مشتريات الأسلحةمتقدمة على جنوب إفريقيا التي تسيطر على 27%[2].

ثالثا – مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية

عملت الجزائر منذ الاستقلال من أجل تحقيق الاستقرار في افريقيا بشكل عام و منطقة الجوار (الساحل والمغرب العربي) بشكل خاص، من خلال تبني مجموعة من المبادئ التقليدية كمنع أي تدخل أجنبي في المنطقة وحق الشعوب الافريقية في تقرير مصيرها ، والعمل على حل النزاعات التي تميز القارة، أو تبني مبادئ جديدة فرضتها التحولات الدولية والإقليمية التي أثرت في الجزائر كتجريم تقديم الفدية والتعاون بين الدول لمكافحة الإرهاب[3].

[1] **AbderrahmaneMebtoul** , L'Armée algérienne face aux nouveaux enjeuxgéostratégiquesmondiaux , **Le Matin**, 29-10-2013 , In: http://www.lematindz.net/news/12727-larmee-algerienne-face-aux-nouveaux-enjeux-geostrategiques-mondiaux.html (vue le 10-01-2014 , à 20:35)

[2] م.صالحي ، الجزائر الثامنة عالميا والأولى إفريقيا في شراء الأسلحة ، في : **الشروق اليومي** ، 14-03-2011 ،في :

http://www.echoroukonline.com/ara/?news=70505 (vue le : 23-11-2012 , à 21:18)

[3] باخوية دريس ، غريسي فاطمة الزهراء، **دور الجزائر في تعزيز الأمن ومحاربة الإرهاب بمنطقة الساحل والمغرب العربي** ، في الملتقى الدولي الأول الدور الاقليمي للجزائر: المحددات والأبعاد ، قسم العلوم السياسية بجامعة تبسة، بالشراكة مع المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ، يومي 12-13 مارس 2014 ، ص.10

السياسة الخارجية الجزائرية تهدف إلى تطبيق مبادئ حسن الجوار بشكل إيجابي يقوم على عدم الاكتفاء بمجرد التقيد بالحفاظ على السلم بين الدول المجاورة، بل يجب:

1- العمل على تنمية السلم بين دول الجوار

2- التخلص من كل عوامل سوء التفاهم عن طريق فتح قنوات الحوار

3- التشاور من أجل حل كل الخلافات التي يمكن أن تنشأ بين الدول المجاورة.

4- استغلال كل الإمكانيات لتنمية علاقات التعاون والتضامن وتحرير المبادلات بين الدول،

لتصبح مصالح الدول مرتبطة بروابط متينة لا يمكن أن تتلاشى بمجرد سوء التفاهم[1].

1 – ترسيم الحدود مع الدول المجاورة وفق قاعدة الحدود الموروثة عن الاستعمار

إذا كانت الجزائر ترى مبدأ التمسك بالحدود الموروثة عن الاستعمار هو استمرار لمبادئ ثورتها، فإنها تجد في ضبط هذه الحدود وترسيمها ضمانة كبرى لتدعيم مبادئ حسن الجوار الإيجابي، ولذلك سعت إلى ترسيم وضبط حدودها مع الدول المجاورة منذ حدوث أول مشكل حدودي بينها وبين المغرب.

2 – مبدأ التعاون بين الدول المجاورة

ويقوم هذا التصور على بعث التعاون الثنائي أو المتعدد مع الدول سواء على المستوى الاقليمي أو الدولي من خلال التشاور مع هذه الدول وفق مبدأ المساواة [2] بغرض تنمية علاقات التعاون خصوصا بين الدول المتجاورة ، وتعزيز ذلك بابرام الاتفاقيات والمعاهدات مع هذه الدول وتنشيط المبادلات التجارية .

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور لسنة 1996،المادة 26-27-28.
[2] دستور 1996 ، المادة 28.

3 – دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها

يعتبر الوقوف إلى جانب حركات التحرر قصد تقرير المصير لشعوبها مبدءا راسخا في السياسة الخارجية الجزائرية وهذا ما جلب لها احترام العديد من الدول خاصة في افريقيا ، واعتبرتها رمزا لحركات التحرر في العالم بفضل الكفاح الذي خاضته الجزائر لنيل استقلالها وانتزاع حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره والاستقلال.

4– مبدأ رفض التدخل في الشؤون الداخلية للدول : من ناحيتين:

أ – رفض التدخل الاجنبي في افريقيا

– عملت الدبلوماسية الجزائرية منذ الاستقلال على بناء موقف إفريقي مستقل ورفض أي دور للقوى الكبرى

–الرفض القاطع الذي أبدته الجزائر لمحاولات الولايات المتحدة الأمريكية نقل مقر قيادة إفريقيا إلى القارة.

– طرحت فكرة التنسيق الأمني بين الدول الإفريقية والقوى الكبرى من خلال تقديم المساعدات اللوجيستيةلمكافحة الإرهاب.

–وضع إستراتيجية إفريقية في الأمن والسلم والاندماج والتنمية ومكافحة الإرهاب والجريمة العابرة للقارات.

ب – رفض تدخل الجزائر في الشأن الداخلي للدول

– ترفض بشكل قاطع إشراك القوات المسلحة الجزائرية في أي عمليات عسكرية خارج الحدود

– رفضت دعوة دول الجوار في الساحل لمطاردة العناصر الإرهابية وراء الحدود،

– طرحت الجزائر كبديل عن ذلك تكفل كل دولة بمراقبة حدودها وتكثيف التنسيق وتقديم المساعدات اللوجيستية وتبادل المعلومات.

وفي إطار محاربة الإرهاب في دول الساحل الإفريقي، شاركت الجزائر سنة 2010في تأسيس لجنة الأركان العملياتية المشتركة ومركزها مدينة تمنراست ، والتي تهدف إلى التنسيق الأمني والمعلوماتي لجيوش الدول الأربعة (الجزائر، مالي، موريتانيا، النيجر)، دون تدخل هذه الجيوش خارج أراضيها[1].

وحتى عندما تم الاتفاق على تشكيل قوة إفريقية لفض النزاعات تضم خمس فرق جهوية تتمركز في مختلف أنحاء إفريقيا فإن الجزائر اختارت ألا تكون تكون طرفا في هذه القوة وقد قررت الجزائر أن تحصر مشاركتها في الدعم اللوجيستي والتمويل فقط .

5 – مبدأ حل النزاعات بين الدول المجاورة بالطرق السلمية

كانت الجزائر في ظل الثورة التحريرية تنبذ استعمال القوة وتدعو إلى التعاون وحل النزاعات بالطرق السلمية سواء في إطار التفاوض المباشر أو في إطار المنظمات الإقليمية، أو عند الاقتضاء اللجوء إلى القضاء أو التحكم أو المنظمات العالمية[2].

فقد ساهمت السياسة الخارجية الجزائرية عن طريق دبلوماسيتها الحديثة، في حل واحتواء الكثير من النزاعات الدولية والاقليمية ، كما أن الجزائر توجهت إلى منظمة الوحدة الإفريقية التي لم تمض شهور على إنشائها لحل المشكل الحدودي مع المغرب سنة 1963 ، لأن الجزائر من الدول الإفريقية التي تحبذ الحل في الإطار الإفريقي قصد إقصاء القوى الخارجية من التدخل.

---

[1] حمزة عتبي، لماذا خرجت الجزائر من قائمة التحالف الإسلامي الذي تقوده السعودية؟ في :
http://www.msn.com/areg/news/saudiarabia/%d9.....%8a%d8%b6%d8%af%d8%a7%d9%84%d8%a5%d8%b1%d9%87%d8%a7%d8%a8%d8%9f/arBBnE0Rh?li=AAblTnN&ocid=1PRCDEFE**(vue le 18-12-2015 , à 17:25)**

[2] و.ا.ج ،المبادئ الاساسية للدبلوماسية الجزائرية ، في : **الخبر** ، 2013/12/30، في:
http://www.elkhabar.com**(vue le :22-04-2014,à16 :33)**

وقد استفادت الجزائر من عرض النزاع على منظمة الوحدة الأفريقية ، التي كان عدد كبير من أعضائها يتعاطف مع الجزائر ويساند توصيات مؤتمر داكار الخاص بحل مشاكل الحدود في إفريقيا بالطرق السلمية[1].

رابعا – استراتيجية الجزائر للتواجد في افريقيا

1– تفاعلالجزائر مع مشكلات إفريقيا

تمتلك الجزائر موقعا جغرافيا استراتيجيا مميزا على المستوى الافريقي، فقد عملت على دعم حركات التحرر ضد الاستعمار وناضلت من أجل نظام اقتصادي دولي أكثر عدلا ومساواة، وتبنت كثيرا من قضايا العالم الثالث في مجالات التنمية والتقدم ،هذا النشاط المتعدد الأبعاد أعطى الجزائر مكانة أضفت على الجزائر طابعا متميزا.[2]

أ – دور الجزائر في قضية الصحراء الغربية

أما **قضية الصحراء الغربية** فالدبلوماسية النشيطة التي انتهجتها الجزائر منذ السبعينات بفضل عائدات النفط سمحت لها بلعب دور نشط على مستوى العالم الثالث ، في ظل تراجع الدبلوماسية المغربيةمما ترك المجال للجزائر مفتوحا لطرح تصوراتها حول القضايا المشتركة والتي تهم الطرفين خاصة قضية الصحراء الغربية وفق وجهة نظرها ، من خلال خلق شبكة دبلوماسية فعالة ونشيطة خصوصا في افريقيا السوداء ، وهذا ما ما مكنها في أكثر من مناسبة التأثير في مواقف الدول في منظمة الوحدة الإفريقية[3]، بدليل انسحاب المغرب من المنظمة على إثر القبول بعضوية الجمهورية الصحراوية فيها سنة 1984 وهو ما يعد انتصارا للدبلوماسية الجزائرية في هذه القضية ، فالموقف الجزائري لا يزال ثابتا، لكنه يواجه تحالف مغربي فرنسي لتعطيل خيار تقرير المصير لصالح خيار الحكم الذاتي المغربي.

---

[1] عبد القادر رزيق المخادمي ، **نزاعات الحدود العربية** ، (القاهرة : دار الفجر للنشر والتوزيع ، 2004)، ص.124

[2] محمد بوضياف ، الثقافة السياسية في الجزائر (1962-1988) ، في : **مجلة العلوم الانسانية** ، العدد 11 ، ماي 2007 ، ص.113 .
(ص.ص.111-124)

[3] سعيد الصديقي ، **صنع السياسة الخارجية المغربية** ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية ، جامعة محمد الأول ، وجدة ، 2002، ص.268.

ب– الاهتمام بمشكلات الساحل

تمثل منطقة الساحل الافريقي مصدر اهتمام جزائري بما يمكن ان تشكله من تهديد للأمن القومي للجزائر ، بالاضافة الى تخوفها من التواجد الاجنبي فيها مما يشكل تهديدا مباشرا لها نظرا لما تمتلكه من ثروات طبيعية، لذلك فالجزائر تحاول منع التدخل الاجنبي في المنطقة عن طريق الدفع بدول المنطقة نحو إجراء تعاون وتنسيق امني – سياسي لمكافحة الارهاب وجميع اشكال الجريمة[1].

أكد الممثل السامي لبعثة الاتحاد الافريقي حول مالي والساحل "بيار بويويا" على أهمية دور الجزائر في تعزيز السلم والأمن بمنطقة الساحل ، وقال أن "الجزائر بلد هام في منطقة الساحل و يلعب دورا كبيرا في تعزيز السلم و الاستقرار بهذه المنطقة". وأنها تتعاون مع مختلف البلدان على الصعيد الثنائي لصالح التنمية الإقليمية و تساهم إلى جانب المجموعة الدولية في مساعدة و دعم الماليين على التوجه نحو المصالحة الوطنية ، و أضاف أن "للجزائر دور هام تلعبه لضمان استقرار مالي على المدى الطويل"[2].

وقد اهتمت الجزائر بتسوية النزاعات في منطقة الساحل من خلال محاولة معالجة مشكلةالطوارق في مالي والنيجر، والتهديدات الجديدة في الساحل الإفريقي المتعلقة بالعمليات الإرهابية خاصة في مجال خطف الأجانب ، وفي هذا الإطار نجحت الجزائر في دفع مجلس الأمن لاصدار قرار في 7 ديسمبر 2009 يجرّم دفع الفدية للإرهابيين لقاء الإفراج عن الرهائن[3].

---

[1] بورعة علي جهاد ، الجزائر بين توجه استراتجي وعقيدة أمنية ، في : **المجلة الافريقية للعلوم السياسية** ، في :

http://www.bchaib.net/mas/index.php?option=com_content&view=article&id=123%3A-securite&catid=9%3A2010-12-09-22-52-31&Itemid=10**(vue le 28-03-2014 , à 22:35)**

[2] http://www.elbilad.net/flash/detail?id=8961**(vue le 28-03-2014 , à 21:30)**

[3] بن عائشة محمد الأمين، الدبلوماسية الجزائرية والمعضلة الامنية في مالي، في : **المجلة الافريقية للعلوم السياسية** ، في :

ج – التعامل مع الأزمة الليبية:

تتشارك الجزائر حدودا تقدر بـ984 كلم مع ليبيا مما يجعل من مشاركتها في ايجاد حلول للأزمة الليبية أمراً حتمياً ، فمنذ بدأ الاحداث دعت الجزائر الى عدم التدخل الاجنبي ودافعت عن الحل السياسي رافضة التدخل العسكري ، كما حرصت على عدم مساندة طرف على حساب طرف آخر.

لكن يواجه التحرك الجزائري في ليبيا العديد من الصعوبات منها تشعب الأزمة وتقاطع هذه المساعي مع تحركات دولية وإقليمية أخرى كالجانب المصري الذي نادى بالتدخل العسكري خاصة بعد مقتل رعاياه هناك ، بالإضافة إلى دور الوساطة الذي تبنته المغرب بالموازاة مع الجهود الجزائرية والتي اثمرت عن توقيع إتفاقية الصخيرات بين الاطراف الليبية في17 ديسمبر 2015.

كما أن تراجع التأثير الجزائري يعود إلى وجود خصوم لها داخل ليبيا أثناء وبعد حكم القذافي ، مما يجعل الطرف المغربي أكثر حيادية ، فتأكيد الجزائر على أن اي مبادرة لحل الازمة الليبية يجب ان يشرك فيها شخصيات محسوبة على النظام السابق لما لها من تأثير في الأجهزة العسكرية والإقتصادية وفي التنظيم العشائري وهو ما ترفضه أطراف عديدة في ليبيا[1].

رغم ذلك فالجزائر رحبت باتفاقية الصخيرات والاتفاقيات الموالية لها لأنها تؤكد على موقفها بأن الحل سياسي وليس عسكري ، كما تأمل ان ذلك سيساهم في عودة الاستقرار إلى ليبيا واستعادة الدولة سيطرتها على مختلف المناطق خاصة

---

http://www.maspolitiques.com/mas/index.php?option=com_content&view=article&id=384:-algeromali-&catid=10:2010-12-09-22-53-49&Itemid=7#.VnnP0fnhDIU **).(vue le 23-12-2015, à 22:20**

[1]محمد شراق ، حميد يس ،محمد سيدمو ، اجتماع الفرقاء فوق أرضها يعيد لها المبادرة في الملف : الجزائر.. من تهمة "المنحاز" إلى دور"المسهل" في أزمة ليبيا ، في :**الخبر** ،14 مارس 2015 ، في :

http://www.elkhabar.com/press/article/10815/#sthash.fUKYJefI.dpbs **(vue le 05-12-2015, à 15:50)**

الجنوبية القريبة من الحدود الجزائرية والتي تنشط فيها جماعات مسلحة[1] لها علاقات مع تنظيمي داعش والقاعدة في بلاد المغرب الاسلامي.

2- مشاركة الجزائر في الاستراتيجية الدولية لمكافحة الارهاب

انخرطت الجزائر في الإستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب لما تملكه من خبرة في هذا المجال، وهو مذهب جديد تبلور في العالم الغربي ما بعد 11 سبتمبر 2001، وقد استطاعت أن تؤثر في رؤية هذه الإيديولوجية الجديدة من خلال محاربة دفع الفدية، ربط الإرهاب بالجرائم المنظمة، وهو ما أعطاها قوة اندماج وتعاون مع واشنطن، لندن وترجمة رؤيتها في منتديات 5+ 5 والحوار الأطلسي المتوسطي، واعتبارها شريكا فعالا ووسيطا بين القوى الكبرى ودول الساحل. لكن يبقى الغموض قائما فيما يتعلق بتوظيف الإرهاب من قبل بعض القوى الكبرى للسيطرة على الموارد الحيوية من بحر قزوين والخليج إلى منطقة شمال إفريقيا والساحل الإفريقي[2].

نجحت الجزائر في الكثير من المناسبات في فرض رؤيتها حول التعامل مع الارهاب واستراتيجية مواجهته ، كما استطاعت الجزائر من خلال الاتحاد الافريقي تقديم مشروع قانون افريقي لمكافحة الإرهاب.

3 – النشاط على المستوى الدولي كممثل لإفريقيا

في العقد الأخير كان النشاط الخارجي للجزائر موجه بدرجة كبيرة نحو إفريقيا من خلال اطلاق مبادرة الشراكة من اجل التنمية في إفريقيا (NIPAD) مع رئيسي نيجيريا وجنوب إفريقيا ، وهي المبادرة التي قادت رؤساء الدول الثلاث إلى عرض

[1] http://www.elmaouid.com/national/57516%D9%84%D9%87%D8%B0%AE%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8A **(vue le 28-12-2015 , à 20:50)** .....

[2] Mustapha Saïdj , Op-cit.

مشاكل إفريقيا على زعماء الدول الكبرى الاكثر غنى ومطالبتهم بالمساهمة في ايجاد حلول لها[1].

فالجزائر تحولت من حالة الدفاع عن وضع داخلي خاص بها إلى طرح قضايا تمس إفريقيا وتطالب الغرب بتحمل مسؤولياته التاريخية في القارة ، من خلال المطالبة بالتعويض عن الاستعمار القديم وبناء شراكة متوازنة بين الدول.

في هذا الإطار يرى الخبير الإقتصادي الجزائري "بشير مصيطفى" أن جميع المؤشرات ترشح الجزائر لكي تقفز في آفاق عام 2025 إلى مصف الدول الناشئة*، وتندمج في مجموعة العشرين ممثلة لأفريقيا عن طريق آلية النيباد لتشارك في صنع القرار الدولي.

في إطار حضورها اجتماعات مجموعة العشرين ممثلة لإفريقيا دافعت الجزائر عن مطالب القارة بقوة في العضوية داخل المجموعة ، كما أتهمت الدول الغنية بالتقصير في التعامل مع مشكلات افريقيا وعدم وفائها بالتزاماتها وتعهداتها السابقة ، مما سيؤدي إلى تعطيل أهداف الألفية الأممية بسبب ارتفاع مستويات الفقر ، كما طالبت هذه الدول بإيجاد صيغة جديدة في التعامل مع الدول الإفريقية تعتمد على المشاركة بدل تقديم المساعدات وذلك بمساعدة الدول الإفريقية لتنمية قطاعاتها الاقتصادية عن طريق تمكينها من التكنولوجيا ونقل خبرتها في المجالين الزراعي والصناعي [2].

4 – المطالبة بتمثيل إفريقي في مجلس الامن الدولي

تدعم الجزائر مطالب الدول الافريقية بمقعد دائم في مجلس الأمن الدولي، وحسبها فإنه '' من غير المعقول أن تبقى إفريقيا القارة الوحيدة غير الممثلة بأعضاء

---

[1] محمد بوعشة ، **الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الإفريقي و إدارة الحرب الإثيوبية الإريترية** ، ط.1 (بيروت :دار الجيل ، 2004) ، ص.40.

* أكيد هذا الكلام عليه مآخذ كثيرة خاصة مع حالة التململ التي يعرفها الاقتصاد الجزائري بسبب تراجع اسعار البترول في السوق الدولية، ولن يكون هذا الاستنتاج صحيحا إلا إذا تخلصت الجزائر من تبعيتها لهذه المادة وتنوع انتاجها

[2] بوعبوش سعاد ، الجزائر في الطريق لتمثيل أفريقيا في ، في : **الشعب** ، 01-07-2010 ، في : http://www.djazairess.com/echchaab/10602**(vue le 30-03-2014 , à 22:24)**

دائمين في مجلس الأمن''، وإلى جانب ذلك هناك بداية تحرك ضد المحكمة الجنائية الدولية التي تركز بصفة خاصة على الرؤساء الأفارقة ، حيث اصبحت ورقة ضغط تستعملها الدول الغربية ضد بعض الدول الإفريقية[1].

كما ساهمت الجزائر بفعالية في وضع حد للنزاع الإثيوبي الاريتيري بفضل الوساطة التي قامت بها، ومحاولتها المساهمة في حل النزاع في الكونغو الديمقراطية ، وعملت على تأكيد موقفها من قضية الصحراء الغربية، هذا النشاط المكثف الذي قامت به الدبلوماسية الجزائرية يستهدف فك الحصار والدفاع عن الذات[2]، وابراز مدى نجاعة دبلوماسيتها وقدرتها على التواجد بفاعلية في الأحداث الافريقية.

5 – المطالبة بتحقيق التنمية كشرط لتحقيق الأمن في افريقيا

ظلت الجزائر ترافع في كل المحافل الدولية من أجل دعم دولي للتنمية في إفريقيا باعتبارها المفتاح الأساسي في مواجهة مشاكل الهجرة السرية والإرهاب والجريمة العابرة للقارات، وهي كلها قضايا تعتبرها الدول الغربية مصادر تهديد مباشر لأمنها القومي، وحتى على المستوى الإقليمي قدمت الجزائر تصورا مفصلا حول تنمية المناطق الحدودية في الساحل من أجل تجفيف منابع الإرهاب، والقضاء على أسباب النزاعات الداخلية مثل الصراع بين طوراق مالي وحكومة باماكو، ولا تزال هذه الإستراتيجية التي تمزج بين العمل الأمني والتنمية الاقتصادية هي التي تحكم تصور الجزائر في تعاملها مع قضايا الأمن في إفريقيا.

---

[1] إبراهيم عبد الله ، الجزائر تعيد إلى الواجهة مطلب تحصين إفريقيا من التدخل الأجنبي ، في: **الايام** ، 12 ديسمبر 2013 ، في :
http://www.elayem.com/2013/12/12/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D8%AA%D8%B9%D9%8A%D8%AF%D8%A5%D9%84%D9%89%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%A7%D8%AC%D9%87%D8%A9%D9%85%D8%B7%D9%84%D8%A8%D8%AA%D8%AD%D8%B5%D9%8A%D9%86-%D8%A5%D9%81/ **(vue le :21-06-2014 , à 19:04)**

[2] بوعشة ، المرجع السابق ، ص.ص. 42-43.

6 – منع التدخل الاجنبي في افريقيا

لقد نجحت الجزائر في إقناع دول الساحل بتبني موقفها الرافض لأي تدخل أجنبي في المنطقة بداعي محاربة الإرهاب، داعية دول المنطقة لأن تنتهج خطة مشتركة للدفاع عن نفسها، دون اللجوء إلىالأطراف خارجية تحت عقدة العجز عن المواجهة والقدرة على التعاطي مع تلك الظاهرة ، انطلاقاً من قناعة الجزائر أن ذلك ينطوي على نوايا وأهداف تتعدى مجرد ملاحقة القاعدة والتهريب، لتمس سيادة وكرامة شعوب المنطقة.[1]

لكن الجزائر ليست ضد التعاون متعدد الاطراف لحل ازمات افريقيا ، فهي لا تسقط فرضية التعامل مع القوى الاجنبية كالتشاور مع الدول الكبرى ومحاولة استصدار قرارات دولية لحماية شعوب القارة.

خامسا – معوقات الدور الاقليمي للجزائر في افريقيا

رغم أن الدبلوماسية الجزائرية تملك من الإمكانيات التي تسمح لها بممارسة نفوذها على المستوى الإقليمي ، إلا أن العديد من الصعوبات تعيق هذا المسعى أهمها :

1–تأثير المشكلات الداخلية على المكانة الخارجية :

عرفت الجزائر أزمة أمنية خطيرة خصوصا مع بداية 1992حيث تراجع دور الجزائر الدبلوماسي بشكل كبير، وأصبحت مواقفها الخارجية عبارة عن رد فعل على الانتقادات الدولية للوضع الداخلي في البلاد، ولم تتفاعل مع هذه الانتقادات بشكل فعال.

فبعد احداث أكتوبر 1988 دخلت الجزائر في وضع لم يسمح لها بأداء نشاطها الخارجي بالشكل المعهود ، ولم تعد تتفاعل مع الاحداث الدولية بسرعة (سواء تعلق

[1]باخوية دريس ، غريسي فاطمة الزهراء، مرجع سابق، ص.ص11-12.

الأمر بتقديم الاقتراحات أو التأثير في السياسة الدولية سواء ضمن العلاقات الثنائية أو على المستوى الجهوي أو الدولي .

رغم أن الأزمة الأمنية التي عرفتها الجزائر كانت داخلية إلا أن انعكاساتها تجاوزت حدودها ، فقد صادف حدوثها مع تولي الجزائر رئاسة الاتحاد المغاربي ، وهو الأمر الذي انعكس على أدائها فقد كانت منشغلة بمعالجة أوضاعها الداخلية الخطيرة على حساب القيام بمهامها على المستوى المغاربي[1]، فلم تستطع حتى عقد اجتماع لمجلس الرئاسة أثناء رئاستها له ، إذ كانت آخر قمة عقدت لرؤساء الدول المغاربية في تونس من2 إلى 3 افريل 1994.

نتيجة **الأزمة الأمنية** التي عرفتها الجزائر عقب إلغاء المسار الإنتخابي سنة 1992 تباينت المواقف الدولية اتجاه الوضع في الجزائر ، فهناك اتجاه أيد تدخل الجيش ومنعه الحركة الإسلامية من الوصول إلى السلطة وكان على رأسه فرنسا ، أما الإتجاه الثاني فقد ندد بالأمر وقدم المساندة للحركة الإسلامية ويتزعمه الولايات المتحدة الامريكية التي اعتبرت أنذاك الجزائر دولة متهاوية " Failed state " هذا الموقف الأمريكي أدى إلى توتر العلاقات بين البلدين واعتبرت الجزائر ذلك تدخلا في شأنها الداخلي[2].

هذا الوضع خلق ضغطا كبيرا على الجزائر على المستوى الخارجي، لكن الدبلوماسية النشيطة التي انتهجتها الجزائر بعد مجيء عبد العزيز بوتفليقة إلى الحكم أثرا كبيرا في تحسسين علاقتها بالولايات المتحدة الامريكية وحصول شراكة مع الحلف الاطلسي والتي اعلنت رسميا في بروكسل في 19ديسمبر 2002، بالإضافة إلى توقيع اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي[3] .

---

[1] ديدي ولد السالك ، اتحاد المغرب العربي : التعثر ومداخل التفعيل ، في : **المستقبل العربي** ،العدد 312، فبراير 2005، السنة 27، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، ص.ص.57-58.

[2] حسن المصدق ، واشنطن ، باريس ، الجزائر : عين على المصالح وعين على العدو-الشقيق ، في : **العرب الأسبوعي** ، السبت 07-07-2007 ، ص.12.

[3] نفس المكان.

2 – حالة عدم الاستقرار في افريقيا

رغم أن النزاعات العرقية تعرفها العديد من المناطق في العالم إلا أن الباحثين يتفقون على أن إفريقيا هي المنطقة التي تبرز فيها هذه الظاهرة بحدة ، إذ يرى روبرت جاكسون في مقاله "الفوضى القادمة في إفريقيا" أن افريقيا تطرح نموذجا للفوضى العارمة حيث تشهد انهيارا لمؤسسات الدولة وتعاني انتشار الأوبئة والجريمة وانهيار حكم القانون.

بغض النظر عن الأهمية الكبيرة لإفريقيا إلا أن تحرك الدبلوماسية الجزائرية في الفضاء الافريقي يحاول مراعاة خصوصية الدول الافريقية التي تعرف العديد من المشكلات كعدم الاستقرار في الدول المجاورة وازمة الساحل وما أفرزته من تحديات خطيرة متعلقة بأمن الحدود .

فالصراعات هي المصدر الأساسي لتنقل الافراد عبر الحدود في افريقيا وهو الأمر الذي يهدد أمن الدول المجاورة كالجزائر وقد ينقل لها المشكلة خاصة إذا كانت تتقاسم نفس الخصائص العرقية ، كما ان انتقال النازحين يخلق مشكلات اقتصادية لها لما يترتب عن تواجدهم اعباء متعلقة بتوفير الامن والظروف المعيشية.

3 – التنافس الأجنبي في المنطقة

خاصة بين الولايات المتحدة الامريكية وفرنسا مما أدى إلى التأثير في العلاقات الخارجية الجزائرية ، وزاد ذلك عقب التدخل الفرنسي في مالي ، وتدخل هذه القوى في المشكلات التي تعرفها المنطقة كقضية الصحراء الغربية.

4 – عدم وضوح استراتيجيتها في التعامل مع الثورات في شمال افريقيا

فالجزائر في إطار تأييدها للحل السلمي للمشكلة في ليبيا فإنها انتقدت طريقة تحقيقه عن طريق التدخل الأجنبي الذي تبناه حلف الأطلسي، ورفضت تدويل

القضية وهذا ما جعلها لا تشارك في الاجتماعات الدولية التي عقدت حول الوضع في ليبيا ، وترى أن الجهة المسئولة عن أي وساطة هي الاتحاد الإفريقي[1].

وقد أكدت الأحداث أن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي استفاد من حالة اللاإستقرار التي عرفتها ليبيا نتيجة انتشار الأسلحة الثقيلة التي كانت بحوزة نظام القذافي ، وهذا ما دفع السلطات الجزائرية إلى اتخاذ موقف محايد من الثورة الليبية، وهو ما أثار حفيظة المجلس الوطني الانتقالي[2].

5- صعوبة التوفيق بين المبادئ والمصالح في السياسة الخارجية الجزائرية

تحاول الجزائر التوفيق بين المبادئ التي تقوم عليها سياستها الخارجية والمصالح والأهداف التي تسعى لتحقيقها على المستوى الدولي من خلال محاولة الربط بينهما بحيث لا تجبر على الإختيار، لكن الأحداث الإقليمية والدولية تصعب على الجزائر التشبث بمبادئها التي تصر عليها في ظل خسارتها لمصالح عديدة نتيجة ذلك ، فعدم اشراك الجيش الجزائري في حروب خارج حدود الدولة واختصار مهامه على الدفاع ، كما أن مبدأ عدم التدخل في الشأن الداخلي للدول جعلها في عزلة في محيطها الإقليمي خصوصا مع توتر الأوضاع في ليبيا وتونس ومالي وعلاقتها المتأزمة مع المغرب[3].

فهذا التشبث بهذه المبادئ يعرض مكانة الجزائر الإقليمية للتراجع لأنه يجعلها بعيدة عن كل مبادرة لحل هذه المشكلات خصوصا مع النشاط المتزايد لقوى إقليمية أخرى كالإتحاد الأوروبي، مصر ، والمغرب .

كما أن الأمن الداخلي للجزائر الذي يعتبر من المصالح العليا مهدد بشكل مباشر من الدول المجاورة لها بسبب حالة عدم الاستقرار فيها، فهذه الدول أخفقت في مواجهة الجماعات الإرهابية والحركات الانفصالية المتواجدة على أراضيها لعدم

---

[1] احمد إدريس وآخرون ، الأزمة الليبية وتداعياتها على منطقة المغرب العربي ، في **"مجموعة الخبراء المغاربيين "** ، العدد6 ، سبتمبر 2011، تونس : مركز الدراسات المتوسطية والدولية ، ص.6

[2] نفس المرجع ، ص.ص.1-2.

[3] حسين بلخيرات ، المبادئ أم المصالح ..كيف يعاد توجيه السياسة الخارجية الجزائرية ، في : **الخبر** ، العدد 7874، السنة 25 ، 7 أوت 2015 ، ص 15

امتلاكها قوات عسكرية وقوات أمن قوية كما أنها لا تملك خبرة كافية في مجال محاربة الإرهاب ، وأمام هذا الوضع المتأزم وتزايد النفقات العسكرية للجزائر فان تمسك الجزائر بمبدأ عدم التدخل في الشأن الداخلي للدول وعدم السماح للجيش بالانخراط في عمليات عسكرية خارج أراضيه يعتبر خيارا غير مجدي لها.

الخاتمة

رغم الجهود التي تبذلها الجزائر لإبراز مكانتها والتأثير في المجال الجغرافي المحيط بها إلا أن التذبذب وعدم الاستمرار هو الميزة الأساسية في المواقف الخارجية للجزائر، إذ أنها تتميز بعدم الوضوح في تعاملها مع الثورة في تونس وليبيا وهذا ما يترجم بافتقار الجزائر الى السرعة في التكيف مع الأحداث الاقليمية التي تعنيها مباشرة ، أما في علاقتها مع منطقة الساحل فهي غير متواصلة وتمليها فقط طبيعة القضايا التي تطرحها المنطقة ، فتزايد الاهتمام الجزائري بها كان نتيجة الازمة في مالي .

كما أن الطموح الجزائري بالزعامة في المنطقة ليس الوحيد بل يصطدم بطموح مماثل من قوى إقليمية، لذلك وفي ظل التحديات الامنية المحيطة بها وخطر التدخل الأجنبي ليس على الجزائر أي خيار سوى توحيد الجهود وتنسيق سياساتها مع دول الجوار من أجل مواجهتها والتقليل من انعكاساتها السلبية عليها ، لكن ذلك يتوقف على عدة اعتبارات أهمها توافر إرادة سياسية لدى أنظمة هذه الدول ، بالإضافة إلى تبني سياسة أمنية مشتركة تضمن التنسيق وتبادل المعلومات الأمنية بين هذه الدول و تسهل عملية محاربة الجماعات المتطرفة، كما يجدر بالجزائر توسيع دائرة اهتمامها وتركيزها لتشمل مناطق أكثر بعدا في افريقيا لتضمن التواجد المستمر في الدائرة الافريقية الموسعة وليست المجاورة لها فقط.